لبنان سيرفع الدعم تدريجياً والاحتجاجات في تصاعد

عون يوجه بوقف الخطر الكبير للمواد المخزنة في مرفأ بيروت

تواصل الاحتجاجات في لبنان رفضاً للوضع المعيشي الصعب والغلاء الفاحش (رويترز)

طالب الرئيس اللبناني العماد ميشال عون، باتخاذ الخطوات اللازمة لوقف الخطر المتمادي بفعل الردميات والمواد المخزنة في مرفأ بيروت، وذلك خلال ترؤسه اجتماعاً خصص للبحث في أوضاع مرفأ بيروت وخطط تنظيفه وتطويره بحضور وزيري الدفاع والأشغال العامة والنقل.

ووجه عون، حسبما ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام، لوضع الدراسات القانونية والاقتصادية والمالية والفنية والمخطط التوجيهي لتطوير المرفأ، كما وافق على تخصيص جزء من قرض البنك الدولي لتمويل عملية إزالة الركام من المرفأ ونقل المواد الخطرة.

ووافق البنك الدولي مطلع العام الجاري على منح لبنان قرضاً بقيمة ٢٤٦ مليون دولار لدعم شبكة الأمان الاجتماعي، والاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية.

وأثار الانفجار الذي شهده مرفأ بيروت في ٤ آب الفائت غضباً عارماً بين اللبنانيين، خصوصاً بعد ما أكدت تقارير ومصادر عدة أن السلطات من أجهزة أمنية ورؤساء ومسؤولين سابقين وحاليين كانوا على علم بتخزين هذه المادة في المرفأ ومخاطرها، ولم يتحركوا لمنع وقوع الكارثة التي أودت بحياة ٢٠٠ شهيد وأكثر من ٦ آلاف جريح، وأضرار مادية فادحة في الممتلكات الخاصة والعامة.

إلى ذلك، أكد وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي وزني، أن البلاد تعتزم خفض دعم المواد الغذائية ورفع أسعار البنزين تدريجياً.

وفي مقابلة مع تلفزيون «بلومبرغ»، أشار وزني إلى أن لدى البنك المركزي ١٦ مليار دولار متبقية من الاحتياطيات الأجنبية، منها مليار إلى ١,٥ مليار دولار فقط يمكن استخدامها لتمويل الدعم، وهو ما يكفي لمدة شهرين إلى ثلاثة أشهر فقط.

في غضون ذلك، يشهد لبنان حالة احتجاجية واسعة لم تتوقف منذ أيام، تترجم من خلال إقدام المحتجين على إغلاق الشوارع رفضاً للوضع المعيشي الصعب والغلاء الفاحش الذي فرضه ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء إلى مستويات غير مسبوقة، حيث لامس أمس عتبة الـ١٥ ألف ليرة لبنانية.

ويترافق ذلك مع تحكم بعض التجار بالسوق والمواد الغذائية واحتكار بعضها نظراً لتذبذب سعرها، حيث أفادت المديرية العامة لأمن الدولة، عن ضبوط احتكار لعدة مواد غذائية مدعومة ولاسيما حليب الأطفال.

وعلى وقع الحالة المعيشية الصعبة التي يعيشها اللبنانيون، ومرور البلاد كما غيرها بظرف صحي غير مسبوق أدى إلى انتشار واسع لفيروس كورونا مع مخاوف من دخول البلاد في موجة ثالثة من الوباء، تنتظر معضلة تشكيل الحكومة توافقاً من الطبقة السياسية علّه يخرج لبنان من نفقه المظلم.

وكالات

تظاهرات في الأردن رفضاً للحظر وحادثة مشفى السلط

شهد الأردن أمس الثلاثاء حالة احتجاجية رفضاً لحظر التجول المفروض لاحتواء تفشي فيروس كورونا، إضافة إلى حادثة مستشفى السلط التي راح ضحيتها ٦ مواطنين نتيجة الانقطاع المفاجئ للأوكسجين.

وكالة «رويترز» قالت إن الشرطة اتخذت الإجراءات بعد ما تظاهر المئات في عدة مدن، منها العاصمة عمان لليوم الثاني، تحدياً لحظر التجول الليلي الذي تم تمديده الأسبوع الماضي.

وكان المتظاهرون طالبوا الحكومة بالاستقالة، وإنهاء قوانين الطوارئ المعمول بها منذ بداية الجائحة.

وقال نشطاء إن السلطات حظرت بعض التطبيقات كـ«فيسبوك» التي تسمح بالبث المباشر للتظاهرات واستمر الانقطاع عدة ساعات.

ومددت السلطات حظر التجول عدة مرات منذ فرضه قبل عام كان آخرها يوم السبت، وسط زيادة الإصابات بكوفيد-١٩.

وتوعد عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني بمحاسبة كل شخص قصّر في عمله وفي حماية أرواح الأردنيين، وفق نتائج التحقيق في حادث السلط.

وشدد الملك على أنه «ليس مقبولاً أبداً أن نخسر أي مواطن نتيجة الإهمال»، مؤكداً ضرورة «أن يكون كل مسؤول أو موظف، كبيراً أم صغيراً، على قدر المسؤولية، وإلا فليترك المجال لمن يريد أن يخدم الأردن والأردنيين».

وأكد أن المنصب ليس للترضية أو المجاملة، بل لخدمة الأردنيين والأردن بإخلاص، معرباً عن تفهمه للصعوبات التي تواجه الأردنيين جراء الوباء، في إشارة للتظاهرات التي تشهدها البلاد ضد حظر التجول المفروض لاحتواء تفشي فيروس كورونا.

وكالات

المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية يتسلمان السلطة رسمياً في ليبيا

تسلم المجلس الرئاسي الجديد برئاسة محمد المنفي، وحكومة الوحدة الوطنية الليبية الجديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، السلطة بشكل رسمي للبدء في إدارة شؤون البلاد، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في نهاية العام الجاري.

وأكد المنفي في كلمته أن عملية تسليم السلطة خطوة «ترسيخ لمبدأ الدولة المدنية»، مضيفاً إنه بحلول نهاية العام الجاري «سوف نسلم السلطة ليتمكن الليبيون من اختيار السلطة التشريعية والرئاسية الجديدة».

وقد أكد رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة عزم السلطة الجديدة في ليبيا على إجراء «إصلاحات في المرحلة القادمة».

وأدت حكومة الوحدة الوطنية الليبية الجديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، أول من أمس الإثنين، اليمين الدستورية أمام مجلس النواب الليبي وسط حضور سفراء من عدة دول ومسؤولين من البعثة الأممية للدعم في ليبيا.

وأكد الناطق الرسمي باسم رئيس حكومة الوحدة الوطنية، محمد حموده، في تصريح لوكالة «سبوتنيك» أن: «رئيس الحكومة برفقة ٢٧ وزيراً أدوا اليمين الدستورية بحضور رئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الدولة وسفراء بعض الدول وممثلين عن البعثات الدبلوماسية».

يذكر أن حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبد الحميد الدبيبة نالت، يوم الأربعاء الماضي، ثقة البرلمان الليبي بأغلبية أصوات الأعضاء، في خطوة نحو إنهاء انقسام المؤسسات في البلاد بين الشرق والغرب والمستمر منذ نحو ٦ سنوات.

وكالات

المبعوث الأميركي الخاص لليمن متفائل بانفراجة وشيكة

متظاهرون يقتحمون القصر الرئاسي في عدن

أعرب المبعوث الأميركي الخاص إلى اليمن، تيم ليندركينغ أمس الثلاثاء، عن تفاؤله بانفراجة وشيكة في أزمة اليمن، وذلك عقب اتصال أجراه مع السعوديين والحكومة اليمنية.

وأضاف ليندركينغ في مقابلة مع شبكة PBS التلفزيونية الأميركية: «كنت على اتصال مع السعوديين والحكومة اليمنية خلال عطلة نهاية الأسبوع، وأنا متفائل بأننا سنرى بعض التحركات على المدى القريب».

وأعرب ليندركينغ عن أمله في أن «تدرك جميع الأطراف أنها لحظة حرجة وأننا إذا أردنا أن نرى وضعاً أفضل في اليمن، فإننا نريد أن نرى تحركاً لوقف دائم لإطلاق النار، وليس مجرد وقف يتم خرقه من جانب أو آخر... فهذا سيتطلب دعماً دولياً».

وأشار إلى أن الولايات المتحدة تتابع «الصور المأخوذة للمستشفيات وكيف يؤدي نقص الوقود إلى الإضرار باليمنيين»، معتبراً «نقل سفن الوقود إلى مدينة الحديدة أولوية قصوى» للشعب اليمني.

على خط مواز، احتشد مئات المتظاهرين من المدنيين والعسكريين في عدن جنوب اليمن، في ساحة البنوك في كريتر، قبل التوجه إلى قصر المعاشيق مقر حكومة الرئيس هادي وطالبوا برحيلها.

وشهدت المنطقة استنفاراً أمنياً وعسكرياً لقوات الحماية الرئاسية في قصر معاشيق في عدن، وسمع إطلاق نار بعد اقتراب المحتجين من البوابات الرئيسية للقصر.

المتظاهرون طالبوا بصرف مرتبات العسكريين وتحسين الخدمات الأساسية من كهرباء وصحة.

يأتي ذلك بعد ما شهد جنوب اليمن في الأسابيع الماضية، تظاهرات شعبية في عدن والمكلا احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية.

ورفع المتظاهرون خلال الاحتجاجات شعارات مناهضة لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي والمجلس الانتقالي والتحالف السعودي، وحملوا التحالف مسؤولية انهيار الأوضاع الاقتصادية، مطالبين برحيله عن اليمن.

وتأتي هذه التظاهرات بعد ما حذرت وزارة الصحة اليمنية في صنعاء ومراكز الغسيل الكلوي، من حدوث كارثة إنسانية وشيكة جراء استمرار العدوان في احتجاز سفن المشتقات النفطية.

على الصعيد العسكري، أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية العميد يحيى سريع، عن استهداف سلاح الجو المسير قاعدة خالد الجوية في خميس مشيط بطائرة «قاصف ٢k» فجر أمس الثلاثاء، مؤكداً أن الإصابة كانت دقيقة.

سريع وفي تغريدة على تويتر، قال: «يأتي هذا الاستهداف في إطار الرد على تصعيد العدوان السعودي وحصاره الشامل على بلدنا».

وكان سريع أعلن، أول من أمس الإثنين، عن أن سلاح الجو المسيّر «تمكن من تنفيذ عملية هجومية على أهداف عسكرية في مطار أبها الدولي وقاعدة الملك خالد الجوية بخميس مشيط».

ونفذ الهجوم باستخدام «٣ طائرات مسيرة نوع قاصف 2K»، حيث سجلت «إصابة دقيقة» للمواقع المستهدفة.

هذا وتواصل القوات المسلحة اليمنية استهداف العمق السعودي، كما كثفت عملياتها الهجومية خلال الأسابيع الأخيرة، فاستهدفت قبل أسبوع العمق السعودي بـ١٤ طائرة مسيرة و٨ صواريخ بالستية، بما في ذلك ميناء «رأس تنورة» الذي يعد أكبر ميناء في العالم لشحن النفط.

يأتي ذلك فيما أفاد مصدر عسكري يمني أمس برصد ١٠٩ خروقات جديدة لقوات التحالف السعودي في جبهات الحُدَيْدَة خلال الساعات الـ٢٤ الماضية، حيث قصفت مناطق سيطرة الجيش واللجان في الحُدَيْدَة بـ٢٠٧ قذائف صاروخية ومدفعية.

على حين شنّت طائرات التحالف السعودي الاستطلاعية ٥ غارات على مناطق الفازة والدُّرَيهمي وكيلو١٦ جنوب وشرق الحُدَيْدَة، وشملت الخروق محاولة تسلُّل جديدة في مديرية حَيْس جنوب المحافظة، مع استحداث تحصينات قتالية قرب شارع الخمسين شرق الحُدَيْدَة ومنطقتي المَنْظَر والجَبَلية جنوب المحافظة.

وشنت مقاتلات التحالف السعودي الاستطلاعية غارتين جويتين على مطار الحُدَيْدَة الدولي.

كما شنت طائرات التحالف السعودي ١٤ غارة على مديرية صرواح وبـ٣ غارات على مديرية مَدْغَل الجِدعان في محافظة مأرب شمالي شرق اليمن.

وتدور معارك متقطّعة بين القوات المسلحة اليمنية وقوات الرئيس هادي المسنودة بطائرات التحالف السعودي في جبهة جبل البَلَق الشمالي المطل على سد مأرب، كما تجري المواجهات في محيط منطقة الطَّلعَة الحمراء ومواقع مجاورة لها في مديرية صِرواح غربي محافظة مأرب شمال شرق اليمن.

وكالات

إثيوبيا: على الجميع احترام وساطة الاتحاد الإفريقي في قضية سد النهضة

ردت وزارة الخارجية الإثيوبية، أمس الثلاثاء، على طلب رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، تشكيل آلية رباعية للوساطة في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي المتعثرة.

ونقلت وسائل إعلام إثيوبية، عن المتحدث باسم الخارجية، دينا مفتي، قوله إن بلاده «لم تتلق حتى الآن أي معلومات بشأن الوساطة الرباعية التي طلبتها الخرطوم»، مشيراً إلى استعداد بلاده «لاستئناف المفاوضات في أي وقت، وأن على الأطراف كافة احترام الاتحاد الإفريقي ودوره في الوساطة».

وأوضح مفتي، أنه «لدينا علاقات جيدة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة، لكن يظل مبدؤنا قيام الاتحاد الإفريقي بدوره»، مؤكداً أنه «حتى الآن لم يتم طرح أي أسئلة بشأن الاتفاق الرباعي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة بشأن سد النهضة».

وكان رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، طالب بتشكيل آلية رباعية للوساطة في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي، بعد إخفاق التوصل إلى اتفاق ملزم بين الخرطوم والقاهرة وأديس أبابا حول قواعد ملء السد وتشغيله.

واقترح رئيس مجلس الوزراء «تغيير النهج المتبع في المفاوضات والذي أدى إلى عدم التوصل لاتفاق بين الأطراف الثلاثة خلال فترة التفاوض الماضية، وتأسيس نهج يقوم على وجود شركاء دوليين رئيسيين من خلال الآلية الرباعية للاستفادة من تجربة جولات التفاوض السابقة».

وجددت دولتا مصر والسودان، يوم الخميس الماضي، قلقهما إزاء التحرك الإثيوبي نحو الملء الثاني لسد النهضة في شهر تموز المقبل، من دون التوصل لاتفاق حول الملف مع الخرطوم والقاهرة.

وقال رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي خلال مؤتمر صحفي مع نظيره السوداني عبد الله حمدوك، في القاهرة: «نبدي قلقنا من اعتزام إثيوبيا المضي قدماً في الملء الثاني من دون التنسيق مع مصر والسودان».

وأضاف مدبولي: «لسنا ضد التنمية في إثيوبيا، ولكن بما لا يضر بمصالح الشعبين المصري والسوداني».

من جانبه أكد رئيس الوزراء السوداني أن هناك علماً بوجود «توجه من إثيوبيا لإجراء ملء في تموز المقبل»، وأوضح حمدوك أن تلك الفترة قصيرة جداً للتعامل مع الأزمة «ولكن نأمل أن نتمكن من أن يتم إجراء الملء هذا بطريقة يتم التوافق عليها».

وكالات

الانتخابات الفلسطينية أولوية على أجندة الحوار الوطني في القاهرة

رام الله: إسرائيل تحول الضفة لجزر متناثرة في محيط استيطاني

مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية (رويترز – أرشيف)

قالت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية «إن دولة الاحتلال الإسرائيلي تحول الضفة الغربية المحتلة بمدنها وبلداتها إلى مجرد جزر متناثرة في محيط استيطاني، تتصل فيما بينها بطرق يسيطر عليها الاحتلال، ويتحكم في الحركة عليها».

وأوضحت الوزارة في بيان، أمس الثلاثاء، أن سياسة ومواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو واقتحاماته الاستفزازية للضفة الغربية المحتلة وما يرافقها من تحريض على تعميق الاستيطان ومنح المستوطنين المزيد من جوائز الترضية، تنعكس يوميا وتترجم عبر تصعيد استيطاني ميداني متواصل في طول الضفة الغربية وعرضها.

وأضافت إن الأسابيع الأخيرة قد شهدت تكثيفاً واضحاً في اعتداءات المستوطنين وجرائمهم بالتزامن مع الموسم الانتخابي في إسرائيل، الذي حول الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ميادين للتنافس بين أحزاب اليمين المختلفة، وموضوعاً لـ«الكرم» الانتخابي على حساب الحقوق الفلسطينية.

وتابعت: من أخطر تلك العمليات ما يجري في المناطق الممتدة من محافظة نابلس وصولاً إلى الأغوار الشمالية، بما يتضمنه ذلك من حرب استيطانية مفتوحة على جميع الأراضي الفلسطينية الواقعة في تلك المناطق، والاعتداءات المتكررة بحق ممتلكات المواطنين.

وفي السياق، قالت الوزارة إن عمليات توسيع وتعميق الاستيطان في الضفة الغربية تتزامن مع عمليات هدم واسعة النطاق وممنهجة تقوم بها قوات الاحتلال للمنازل والمنشآت الفلسطينية في القدس المحتلة، بما فيها الأغوار، في توزيع واضح للأدوار بين الجيش والمستوطنين في هجوم استيطاني استعماري واسع النطاق يهدف إلى تهويد وأسرلة القدس، وتفريغها من المواطنين الفلسطينيين أصحاب الأرض، لمصلحة إحلال المستوطنين فيها، بما يؤدي إلى إغلاق الباب نهائياً أمام أي فرصة لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة متصلة جغرافياً، وذات سيادة بعاصمتها القدس الشرقية المحتلة.

وعبرت في ختام بيانها عن استغرابها من صمت وتجاهل المجتمع الدولي لما يجري يومياً من محاولات إسرائيلية لتغيير واقع الضفة الغربية المحتلة، وسد الباب أمام أي فرصة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين، في محاولة لإقناع العالم والدول باستحالة تحقيق هذه الرؤية بحكم التغييرات التي فرضتها إسرائيل بالاستيطان، وقوة الاحتلال على أرض الواقع.

على خط مواز، انتهت قبل ظهر أمس الثلاثاء، الجلسة الأولى من الجولة الثانية للحوار الوطني الذي تستضيفه العاصمة المصرية «القاهرة»، لبحث عدة ملفات تتعلق بالانتخابات والمجلس الوطني ومنظمة التحرير، بمشاركة مختلف الفصائل، برعاية جمهورية مصر العربية، للإسهام في تذليل العقبات أمام الوصول إلى التوافقات إزاء العديد من القضايا المتعلقة بتسهيل إجراء الانتخابات.

وتضمنت هذه الجولة من الحوارات عدداً من القضايا الوطنية، أهمها: وضع الفصائل في صورة تطورات المشهد الانتخابي، والإجراءات القانونية، والفنية للعملية الانتخابية، التي تعبر عن إرادة شعبنا، وتعتبر مدخلاً لتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة.

وتضم جلسات الحوار الثانية جميع الفصائل الفلسطينية، التي ستستمر لمدة يومين، بمشاركة ممثلين عن المجلس الوطني الفلسطيني، وممثل عن لجنة الانتخابات المركزية، إضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة، لبحث استكمال الترتيبات الخاصة بالانتخابات وتسهيل إجراءاتها خاصة ملف انتخابات المجلس الوطني وإعادة تفعيل وبناء منظمة التحرير.

واكتمل وصول المتحاورين إلى العاصمة المصرية القاهرة، أول من أمس بدعوة مصرية، تمهيداً لانطلاق استكمال جلسات الحوار الوطني، حيث كانت الفصائل الفلسطينية قد أجرت الشهر الماضي لقاء في القاهرة، بحثت خلاله العديد من الملفات المتعلقة بالانتخابات، التي تعتبر طريقاً لتكريس الديمقراطية، وتوحيد شطري الوطن، وخرجت باتفاق حول عقد لقاء آخر منتصف الشهر الجاري.

ومن المقرر أن يجري الفلسطينيون انتخابات تشريعية في ٢٢ أيار القادم، وانتخابات رئاسية في ٣١ تموز القادم.

في سياق آخر، صدقت «المحكمة العليا» الإسرائيلية على قرار هدم خربة الميتة بالأغوار الشمالية.

وقال مسؤول ملف الأغوار بمحافظة طوباس معتز بشارات في حديث لـ«وفا» أمس الثلاثاء، إن «المحكمة العليا» ردت التماساً تقدمت به هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، لوقف إخطارات الهدم التي سلمتها قوات الاحتلال قبل نحو شهر لـ٢٦ عائلة من الخربة.

إلى ذلك، اقتحم مستوطنون، أمس الثلاثاء، المسجد الأقصى المبارك، بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال، بينما أزال «خبراء آثار» إسرائيليون ساتراً في مصلى قبة الصخرة.

وأفادت دائرة الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس بأن ٤٣ مستوطناً اقتحموا باحات المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، قبل أن يغادروه من باب السلسلة.

في السياق ذاته، اقتحم مستوطنون مقامات دينية إسلامية في بلدة عورتا جنوب نابلس.

وذكرت مصادر أمنية أن عشرات المستوطنين اقتحموا مقامات دينية في عورتا، وأدوا طقوساً تلمودية داخلها.

إلى ذلك، جرفت آليات تابعة لمستوطني مستوطنة «خارصينا»، أرضاً زراعية في منطقة البقعة شرق الخليل.

وقال مالك الأرض عارف جابر إن المستوطنين يحاولون الاستيلاء على أرضه التي تبلغ مساحتها ٢٥ دونماً بالقوة، وحرائقها، والتوسع فيها، مشيراً إلى أنها المرة الخامسة عشرة التي يحاولون الاستيلاء عليها.

وكالات

الوطن
www.alwatan.sy
رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
المدير الفني: لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠-٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١-٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨-٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨-٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ – فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣

صحيفة «بوسطن غلوب» تحثّ بايدن على البدء بتفعيل الاتفاق النووي

إيران تعلن أنها ستتخطى التزاماتها بالاتفاق النووي إذا لم تُرفع العقوبات

منشأة الماء الثقيل في آراك (رويترز – أرشيف)

أكد مصدر مقرب من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن إيران ستتخطى التزاماتها في الاتفاق النووي إذا لم ترفع العقوبات عنها، في حين حثت هيئة تحرير صحيفة «بوسطن غلوب» الرئيس الأميركي جو بايدن على الشروع العاجل بتفعيل الاتفاق النووي.

ونقلت قناة «برس تي في» عن مصدر مقرب من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني قوله: «إذا لم ترفع العقوبات الأميركية عن طهران فإن إيران ستتخذ المزيد من الإجراءات في المستقبل القريب، تتخطى التزامات طهران المدرجة في الاتفاق النووي».

المصدر الإيراني الذي رفض ذكر اسمه، أكد للقناة أن أي مقترح لا يتوافق مع سياسة طهران المعلنة لن يكون أساساً للتعامل معها، مشيراً إلى أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد على اقتراح لا ينطبق على الشروط التي حددها المرشد الإيراني السيد علي الخامنئي.

وجدد المصدر رفض بلاده مقترح العودة خطوة تلو خطوة نحو الاتفاق النووي، مشدداً على أن إيران لن تتراجع عن إجراءاتها في تقليص التزامها في الاتفاق النووي ما لم يتم رفع العقوبات الاقتصادية عنها بشكل مؤثر.

ولفت إلى أن مزاعم المسؤولين الأميركيين بشأن وجود مفاوضات غير رسمية بين طهران وواشنطن تأتي بهدف إخراج الرئيس الأميركي جو بايدن من الأزمة التي تحيط به.

ومنذ أيام، قال الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، إن «المنتهك الكبير للاتفاق النووي وقرار ٢٢٣١ لمجلس الأمن هي أميركا ولا يوجد خيار آخر سوى رفع العقوبات عن إيران».

وأكد روحاني أن «الإدارة الأميركية تتحدث فقط عن رغبتها بالعودة إلى الاتفاق النووي لكنها لا تفعل شيئاً من الناحية العملية».

من جهته، أبدى الاتحاد الأوروبي رغبته بالتعاون مع واشنطن حول ملف إيران، وقال في ٢٨ كانون الثاني، إنه «يجب إيجاد طريقة لعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي».

هذا وسألت النائبة الديمقراطيّة في مجلس النواب الأميركي إلهان عمر، وزير الخارجية أنتوني بلينكن، عن سبب عدم عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الإيراني أولاً باعتبارها هي التي خرجت منه.

وخلال جلسة استماع في لجنة الشؤون الخارجيّة بمجلس النواب يوم الخميس الماضي، أجاب بلينكن عن سؤال عمر، قائلاً: «لا يمكن العودة للاتفاق النووي بمجرد الضغط على زر، لقد خرجنا منه قبل ٣ أعوام وللأسف ابتعد الإيرانيون عن التزاماتهم أكثر فأكثر، لذا فإن هنالك قضايا باعثة على التحدي ينبغي البحث حولها».

إلى ذلك حثت هيئة تحرير صحيفة «بوسطن غلوب» الرئيس الأميركي جو بايدن على الشروع العاجل بتفعيل الاتفاق النووي، مذكِّرةً بأن العودة للاتفاق الأصلي هي الطريق المفضل، وربما الوحيد المتاح لاستئناف المسار الدبلوماسي وتصحيح الضرر الناجم عن سياسة ترامب بممارسة أقسى الضغوط، السياسات التي «أسفرت عن إخفاق على كافة المستويات»، وفق الصحيفة، وهذه المطالبة جاءت بعد سلسلة من المطالبات المتكررة من قبل، مثل مجلة «بوليتيكو» وأعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي.

وذكرت هيئة التحرير في افتتاحيتها في «بوسطن غلوب» أن معسكر الصقور في واشنطن يطالب بمزيد من التنازلات من جانب إيران، مدركين أن ذلك «غير حقيقي»، بل يضمن عدم التوصل لاتفاق مرة جديدة، وطالبت الرئيس بايدن باتخاذ الخطوة الأولى لتفعيل المسار الدبلوماسي وضم كافة الأطراف لطاولة المفاوضات.

وذكّرت البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي بطبيعة الاتفاقيات الدولية وخصوصاً في مجال الحد من الأسلحة، بأنها لا تنطوي على نصوص أو ملحقات من شأنها حل كافة القضايا الخلافية بضربة واحدة، بل ينبغي البدء «بخطوة النيات الحسنة لتخفيف وطأة العقوبات وإيجاد حلول استثنائية لاحتواء جائحة كورونا».

وخلصت بالقول إنه آن الأوان للإقرار بتلك الحقائق والعودة لطاولة المفاوضات ضمن سقف تم الاتفاق عليه سابقاً وأثبت فاعليته.

وقد جاء ذلك في أعقاب إعلان إدارة بايدن بأنها راغبة بالتحرك بسرعة للتفاوض حول القضايا الخلافيّة مع إيران، بما فيها برنامجها للصواريخ الباليستيّة.

من جهتها، جزمت صحيفة «واشنطن بوست» في تقرير لها، أن الولايات المتحدة عازمة على إحياء مفاوضات الملف النووي مع إيران، استناداً إلى أن نطاقها «لا يتضمن إعادة التفاوض على بنودها»، لكن الرئيس الأميركي جو بايدن يواجه معارضة داخليّة، وهو في «حالة انتظار» لما قد تسفر عنه النشاطات الدبلوماسيّة الجارية عبر الاتحاد الأوروبي.

وكالات

رزوق الغاوي

إدارة جديدة نحو مزيد من التعنت والعدوان

من خلال متابعة ملامح وأساليب سياسة البيت الأبيض الأميركي منذ أن دخله رئيساً جوزيف بايدن، يبدو للمتابع الموضوعي أن القادم من الأيام على منطقتنا العربية لا يدعو إلى التفاؤل، وأن منطقتنا وقضاياها ذاهبة نحو مزيد من التعقيد والتشابك بفعل السياسة الأميركية التي سيعمل الرئيس بايدن على تنفيذها خدمة لمن أوصله إلى سدة الرئاسة، وخاصة المؤسسة الصناعية الحربية والبنتاغون واللوبي الصهيوني، الذين يضعون الإستراتيجية الأميركية، ويقفون خلف السياسة الأميركية العامة، يراقبون تنفيذها بما يخدم تلك الإستراتيجية. ويتضح لدى استعراض أسماء الشخصيات الأميركية التي استحضرها الرئيس الأميركي لتشكل فريقه التنفيذي ومنها نائبته كامالا هاريس، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، ووزير الدفاع لويد أوستن ومستشار الأمن القومي جاك سوليفان، يتضح ما هو معروف عن أعضاء هذا الفريق وما يكنون من عداء شديد لسورية ولكل من يناهض السياسة الأميركية في المنطقتين العربية والإقليمية، ما يعني بالتالي أن السياسة التي سيمارسها الرئيس الأميركي خلال وجوده في البيت الأبيض ستمضي في المنحى ذاته الذي سبق أن ذهب باتجاهه أسلافه، لتحقيق الأهداف الأميركية ذاتها عبر سياسة ستكون أكثر سوءاً وأشد عدائية للشعوب.

يبدو منطقياً في ضوء تلك الملامح أن من الضروري اتخاذ جانب الحيطة والحذر من الخطوات التي سيخطوها البيت الأبيض، وخاصة أنه تلوح في الأفق مؤشرات تستدل على أن الرئيس بايدن، سيمضي باتجاه طرح إستراتيجية جديدة تمكنه من العمل على استعادة الدور الأميركي في المنطقة العربية وخاصة في سورية والعراق وليبيا، وفي الإقليم وخاصة تجاه إيران، وفي أفغانستان، آخذاً في الحسبان تنامي الدور الروسي في التعاطي مع قضايا تلك البلدان، وخاصة الجهود الروسية المكثفة والرامية إلى التوصل إلى تسوية المسألة السورية بما يتفق مع السيادة الوطنية السورية وتخليص تلك المسألة مما يعتريها من تعقيدات.

في ضوء ما تقدم يبدو واضحاً أن ما عجزت واشنطن عن تحقيقه في سورية بممارسة مختلف سبلها الإجرامية العسكرية وغير العسكرية، لن تفلح في تحقيقه عبر تشديد ضغوطها الاقتصادية الوحشية عليها، الأمر الذي حدا بالإدارة الأميركية الجديدة للعودة إلى الأسلوب العسكري من خلال القيام بأنشطة جديدة أميركية وأطلسية ليس في سورية فقط، بل في كل من العراق وليبيا وأفغانستان، حسبما يتفق مع أهداف الإدارة الأميركية ذات الصلة بتلك البلدان لمنعها من التغلب على خطر الإرهاب والمحافظة على استقرارها.

الناتو يقرّ بوجود مخاوف جدية بشأن سلوك النظام التركي

أقر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «ناتو» ينس ستولتنبرغ بوجود «مخاوف جدية» بشأن سلوكيات نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن ستولتنبرغ قوله أمام نواب البرلمان الأوروبي أمس «أعربت عن مخاوفي الجدية وكلنا ندرك أن هناك خلافات جدية حول بعض القضايا التي تتراوح من شرق المتوسط إلى المسائل المرتبطة بالحقوق الديمقراطية في تركيا».

وأشار ستولتنبرغ إلى أن حلف الناتو «يمكن أن يمثل منصة مهمة لمناقشة هذه القضايا وإجراء نقاشات وحوارات جدية حول المخاوف المختلفة».

وأثار أردوغان عبر نهجه الاستفزازي خلافات ونزاعات حادة مع اليونان وقبرص بشأن الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الغاز في منطقة شرق المتوسط ما دفع الدول الأوروبية إلى التهديد بفرض عقوبات عليه إضافة إلى دوره في زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة واستمراره في ابتزاز أوروبا بقضية اللاجئين.

وكالات

كوريا الديمقراطية تحذِّر الأميركيين من خلقِ «ما يحرمهم النوم»

وجّهت شقيقة الزعيم الكوري الديمقراطي كيم جونغ أون، أمس الثلاثاء، انتقادات لاذعة إلى الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، تزامنت مع بدء وزيري الخارجية والدفاع الأميركيين جولة آسيوية تشمل طوكيو وسيئول.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الديمقراطية عن كيم يو جونغ نائب رئيس اللجنة المركزية لحزب العمل الكوري الديمقراطي «نقدم النصح إلى الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة التي تجهد عبر المحيط لنشر رائحة البارود في أرضنا، إذا كنتم ترغبون بالنوم مطمئنين للسنوات الأربع المقبلة، فالأفضل من البداية عدم خلق عمل يجعلكم تصابون بالأرق».

وتعد تصريحات كيم يو جونغ أول إشارة صريحة من كوريا الديمقراطية تجاه الرئيس جو بايدن منذ تسلمه الحكم من سلفه دونالد ترامب، بالرغم من أنها لم تذكر الرئيس الديمقراطي بالاسم.

وكانت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية قد بدأتا الأسبوع الماضي مناوراتهما العسكرية المشتركة السنوية التي من المقرر أن تستمر تسعة أيام، وجاءت هذه المرة بحجم أقل من السابق بسبب ظروف انتشار فيروس كورونا.

وتدين كوريا الديمقراطية باستمرار هذه المناورات باعتبارها تمثل تحضيراً لشن غزو، وقد قالت كيم يو جونغ في بيانها «اختارت حكومة كوريا الجنوبية مرة أخرى مسيرة الحرب ومسيرة الأزمة بدلاً من مسيرة دافئة أمام الناس جميعاً».

وأضافت «لن يكون من السهل أن تعود أيام الربيع الدافئة التي سادت قبل ثلاث سنوات أن تعود إذا اتبعت حكومة كوريا الجنوبية أي تعليمات تتلقاها من أسيادها»، مهددةً بإلغاء اتفاق عسكري بين الشمال والجنوب في حال تصرفت سيئول «بشكل مستفز أكثر».

وكانت مقاربة دونالد ترامب غير التقليدية في السياسة الخارجية قد جعلته يتبادل الإهانات والتهديدات بشن حرب مع كيم جونغ أون في البداية، قبل أن ينقلب ذلك إلى علاقة دبلوماسية وشخصية غير عادية بين الزعيمين دفعت بهما إلى عقد العديد من القمم.

لكن في النهاية لم تثمر هذه العلاقة في إحراز أي تقدم في قضية نزع السلاح النووي لكوريا الديمقراطية التي ترزح تحت عقوبات دولية متعددة بسبب برامج تسلحها النووية والصاروخية.

وتوسط رئيس كوريا الجنوبية مون جاي في المحادثات بين بيونغ يانغ وواشنطن، لكن منذ انهيار قمة هانوي بين كيم وترامب في شباط ٢٠١٩ دخلت العلاقة بين سيئول وبيونغ يانغ بدورها في جمود عميق.

وتعتبر كيم يو جونغ مستشارة موثوقة لشقيقها، وقد لعبت دوراً رئيساً خلال الأزمة بين الكوريتين العام الماضي التي بلغت ذروتها بتفجير كوريا الديمقراطية لمكتب اتصال مشترك عند جانبها من الحدود.

وينتشر نحو ٢٨,٥٠٠ جندياً أميركياً في كوريا الجنوبيّة لحمايتها من هجوم كوري شمالي محتمل.

من جهته، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع الحلفاء لنزع السلاح النووي لدى كوريا الديمقراطية.

وجاءت تصريحات بلينكن خلال اجتماع ثنائي مع نظيره الياباني في طوكيو، وأشار إلى أن «زيارته تهدف إلى إعادة تأكيد التحالف بين الولايات المتحدة واليابان».

ووصل وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن وبلينكن إلى اليابان أول من أمس الإثنين، في مستهل أول جولة خارجية لهما، حيث سيواصلان جولتهما إلى كوريا الجنوبية.

هذا وكشف البيت الأبيض أن محاولات واشنطن إجراء حوار مع بيونغ يانغ قوبلت بالرفض حتى الآن.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي إن إدارة الرئيس جو بايدن، تتشاور مع مسؤولين حكوميين من الإدارات السابقة شاركوا في وضع السياسات الخاصة بكوريا الديمقراطية، كما تسعى إلى مشاورة حليفتيها اليابان وكوريا الجنوبية.

وكالات

رد على تصريحات لندن بشأن «التهديد الروسي»

الكرملين: موقف استفزازي لا يثير الأسف فقط بل القلق

قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، معلقاً على إستراتيجية الدفاع البريطانية التي وصفت روسيا «بالتهديد الرئيسي»: هذا الموقف الاستفزازي، لا يثير الأسف فقط، بل القلق».

وأضاف بيسكوف حسب موقع «روسيا اليوم»: إن هذا المسلك الذي تنتهجه إستراتيجية الدفاع والسياسة الخارجية البريطانية، لا علاقة له بالوضع الحقيقي للأمور.

وتابع بيسكوف: «لم تكن روسيا في السابق وهي ليست الآن عدواً لأي أحد، وهي لا تشكل أي تهديد لأي طرف، بل على العكس وكما قال الرئيس فلاديمير بوتين مرات عديدة، نحن ندعو لتطبيع وتطوير علاقات جيدة وذات منفعة متبادلة مع جميع البلدان، نريد علاقات طيبة مع الجميع».

وفي وقت سابق، أفادت صحيفة «صنداي تايمز» بأن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، سيقدم هذا الأسبوع نظرة عامة شاملة حول قضايا الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. وهذه الوثيقة وصفت روسيا بأنها «التهديد الأكبر» على المستوى الوطني.

وزعمت الوثيقة بأن سبب ذلك، هو «الانتهاكات العدوانية المتكررة» للمجال الجوي البريطاني، و«استعداد موسكو المزعوم لقتل المنشقين» في بريطانيا.

وفي سياق آخر أعلنت هيئة الأمن الفيدرالية الروسية أمس الثلاثاء، أنها احتجزت في شبه جزيرة القرم مواطناً روسياً تورط في جمع معلومات للاستخبارات الأوكرانية.

وأوضح مركز العلاقات العامة للأمن الفيدرالي في بيان له، أن المدعو يسيبينكو كان يقوم بالتقاط صور ومقاطع فيديو للتضاريس والمرافق الحيوية وأماكن التجمعات العامة في أراضي جمهورية القرم.

وأضاف الأمن الفيدرالي أنه تم العثور على جسم يشبه عبوة ناسفة في سيارة يسيبينكو.

وحسب البيان، فإن المحتجز اعترف بأنه جمع معلومات لمصلحة الأجهزة المتخصصة في أوكرانيا بناء على تعليمات من الضابط في جهاز المخابرات الخارجية الأوكراني العقيد كرافتشوك، وأضاف: إنه كان يحتفظ بعبوة ناسفة داخل سيارته لدواعٍ أمنية، وذلك بناء على توصية من العقيد الأوكراني أيضاً.

وكالات

بريطانيا ترفع ترسانتها النووية ٤٠ بالمئة لأول مرة منذ الحرب الباردة

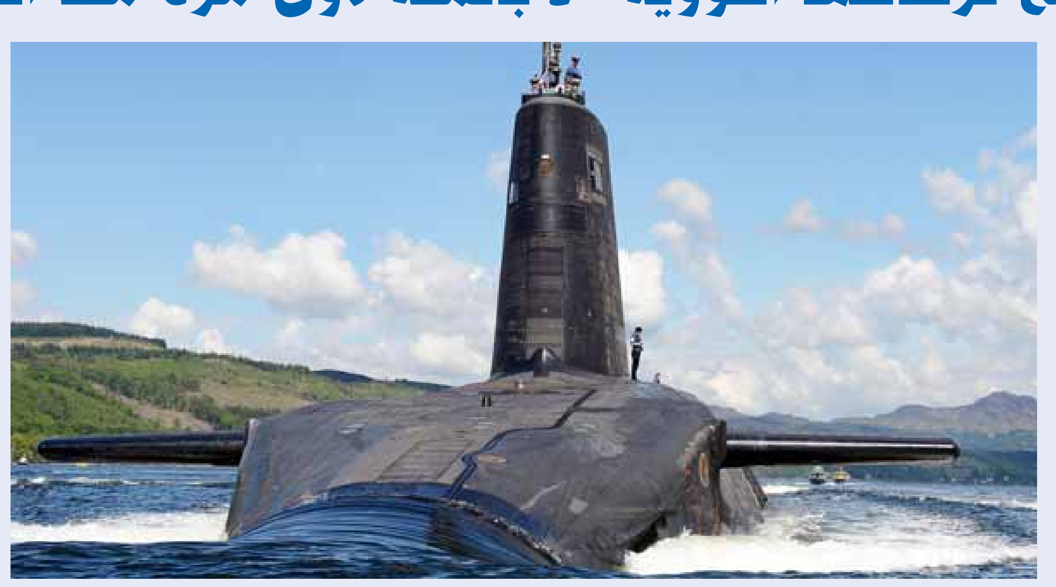

إحدى الغواصات النووية البريطانية (عن الإنترنت – أرشيف)

أعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أن المملكة المتحدة سترفع «بأكثر من ٤٠ بالمئة» سقف الرؤوس الحربية النووية، المسموح بتخزينها، وفق وسائل إعلام بريطانية.

وتضمنت الإستراتيجية البريطانية إرسال المزيد من القوات إلى الخارج ولفترات أطول نظراً لزيادة ميزانية المملكة، وتطرقت إلى دور الصين المتنامي، مشيرة إلى أنه هو العامل الجيوسياسي الرئيس لهذا العقد.

ونصت الإستراتيجية الجديدة، على أن الحكومة ستكون قادرة بحلول عام ٢٠٣٠ على تتبع مصالح البلاد في الفضاء، كذلك شملت خططاً لزيادة الإمكانات النووية.

ووفقاً لصحيفتَي «ذي غارديان» و«ذي صن» البريطانيتين، اللتين اطّلعتا على الوثيقة المؤلفة من ١٠٠ صفحة، فإن الحكومة تخطط لزيادة العدد الأقصى للرؤوس الحربية التي يسمح للبلاد بتخزينها إلى ٢٦٠، بعدما التزمت سابقاً بخفض مخزونها إلى ١٨٠ رأساً حربياً، بحلول منتصف عام ٢٠٢٠.

وحسب الصحيفتين، فإن رئيس الوزراء يستند إلى «مجموعة من التهديدات التكنولوجية والعقائدية المتزايدة»، لتبرير هذه الخطوة غير المسبوقة منذ الحرب الباردة.

ويحذّر التقرير من «احتمال» نجاح جماعة إرهابية «في شن هجوم كيميائي أو بيولوجي أو إشعاعي أو نووي بحلول عام ٢٠٣٠»، لكن أيضاً من «التهديد النشط من روسيا والتحدي المنهجي من الصين».

التقرير يشير إلى أن «الحد الأدنى من الردع النووي الموثوق والمستقل للناتو، يبقى ضرورياً لضمان أمننا».

يأتي هذا التحول، فيما تسعى لندن لإعادة فرض نفسها بعد بريكست كقوة رئيسة على الساحة الدولية وفقاً لمفهوم «بريطانيا العالمية».

«الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية»، رأت في بيان الإثنين، أن هذا التغيير «ينتهك الالتزامات التي تعهدت بها لندن، في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية».

وقالت رئيسة هذه المنظمة غير الحكومية بياتريس فين: «قرار المملكة المتحدة زيادة مخزونها من أسلحة الدمار الشامل في خضم الجائحة هو قرار غير مسؤول وخطير وينتهك القانون الدولي».

من جهتها رأت مجموعة «حملة نزع السلاح النووي» أنها «خطوة أولى نحو سباق تسلح نووي جديد»، واصفة قرار المملكة المتحدة بأنه «استفزاز كبير على الساحة الدولية».

وقالت الأمينة العامة للمنظمة كايت هدسون، إنه «فيما يحارب العالم الوباء والفوضى المناخية، من المدهش أن تختار حكومتنا زيادة الترسانة النووية البريطانية»، معتبرة أنها خطوة من شأنها «إثارة التوترات العالمية وهدر مواردنا، وهي نهج غير مسؤول وقد يكون كارثياً».

وفي سياق آخر احتج متظاهرون غاضبون من عنف الرجال ضد المرأة وممارسات الشرطة الجائرة، أمس الإثنين، خارج مقر الشرطة والبرلمان ومكتب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، في أعقاب مقتل سارة إيفرارد.

واختُطفت إيفرارد (٣٣ عاماً) أثناء عودتها إلى منزلها في جنوب لندن في الثالث من آذار الجاري، واتهم ضابط شرطة باختطافها وقتلها ما أثار جدلاً حول كيفية تعامل المجتمع البريطاني مع عنف الذكور ضد النساء.

وتجمع المحتجون خارج مقر البرلمان في وستمنستر، حيث بدأ مشرعون مناقشة مشروع قانون، بينما قال معارضون إنه «سيمنح الشرطة الكثير من الصلاحيات لتقييد الاحتجاجات السلمية»، وذلك بعد أيام من توجيه انتقادات للشرطة لاستخدامها القوة المفرطة خلال وقفة لتأبين إيفرارد.

وعطّل المحتجون حركة المرور على جسر وستمنستر فترة قصيرة قبل التجمع أمام مقر شرطة العاصمة في لندن، والسير إلى مكتب جونسون في داونينغ ستريت.

وتحول التركيز إلى شرطة العاصمة بعد أن حاول أفرادها تفريق وقفة لتأبين إيفرارد يوم السبت، قائلين إنها «انتهكت قيود كوفيد-١٩». هذا واقتاد أفراد الشّرطة نساء مكبلات الأيدي، وفقاً لـ«رويترز».

واستمرت احتجاجات يوم الإثنين عدة ساعات، لكن الشرطة لم تتّبع الأساليب المتشددة ذاتها في التعامل معها، وذلك بعد انتقادات واسعة النطاق لأحداث يوم السبت ودعوات لقائدة شرطة العاصمة لتقديم استقالتها.

وكالات